رام الله
4 تشرين الثاني 2010

خبر صحفي

مجموعة عمل المساعدة القانونية تحدد أدوار المؤسسات الحكومية والقضائية في تأسيس نظام المساعدة القانونية

رام الله – تعتبر المساعدة القانونية ضرورية لحماية الموقف القانوني وحقوق الإنسان لجميع المواطنين. لذا قامت المؤسسات الحكومية والقضائية بتأسيس مجموعة عمل المساعدة القانونية لتطوير نظام مساعدة قانونية منظم بشكل أفضل للمواطنين ذوي الدخل المحدود والفئات المجتمعية المهمشة والمحرومة. وتضم مجموعة عمل المساعدة القانونية كافة المؤسسات الرئيسية التي تلعب دوراً هاماً في نظام المساعدة القانونية، وقام أعضاء هذه المجموعة بوضعها في إطار رسمي لضمان سير عملية مأسسة المساعدة القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولتحديد أدوار كل من المؤسسات الرئيسية.

يقدم مشروع سيادة 2 "تقوية النظام القضائي الفلسطيني" الدعم في مجال تأسيس نظام مساعدة قانونية مستدام. وفي هذا السياق، عقد المشروع اجتماع لمجموعة عمل المساعدة القانونية التي تشكلت في إطار رسمي بتاريخ 4 تشرين ثاني 2010. حضر أعضاء مجموعة العمل هذا الاجتماع للاتفاق بشأن الخطوات القادمة لتأسيس نظام مساعدة قانونية مناسب في الأراضي الفلسطينية المحتلة وضمان تمويله.

أشار الأستاذ علي مهنا، نقيب المحامين الفلسطينيين، إلى أهمية الدور الذي تلعبه نقابة المحامين الفلسطينيين في نظام المساعدة القانونية وأكد على أنه يمكن للنقابة أن تلعب دوراً هاماً في تطوير وتطبيق الترتيبات الخاصة بالمساعدة القانونية كالإجراءات والتمويل. كما وأكد على أن المحامين يخدمون كوسيلة لتحقيق العدالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولضمان حق المواطنين في الوصول إلى العدالة. وأضاف بأنه لا يمكن لنقابة المحامين العمل في هذا المجال لوحدها دون الدعم المشترك من كافة الأطراف في قطاع العدالة.

يرغب مجلس القضاء الأعلى بالتوصل إلى آلية يحكمها نظام ويتم اتباعها عند تعيين محامي الدفاع في القضايا الجزائية المنظورة أمام محاكم البداية. هذا وتمت الإشارة إلى الصعوبات الحالية التي تواجهها المحاكم في القدرة على تعيين محامين مستعدين لتمثيل المعوزين مقابل رسوم أقل بكثير مما يتقاضونه عادة. وأكد مجلس القضاء الأعلى على أن تنظيم نظام المساعدة القانونية وتوفير تمويل مستدام يعتبران ضمان للمواطنين لممارسة حقهم في الوصول إلى العدالة.

هذا وأكدت وزارة العدل على أهمية دورها في ضمان فرص متساوية لكافة المواطنين في الوصول إلى العدالة. كما وأكدت على أنه يمكن للوزارة أن تلعب دوراً هاماً في نظام المساعدة القانونية المستقبلي، وفي إصدار السياسات والاستراتيجيات التي تمكن أكبر جزء ممكن من المواطنين من الاستفادة من هذا النظام.

ينفذ مشروع سيادة 2 من قبل مجموعة من المؤسسات، بقيادة معهد آيكون للإدارة العامة (**ICON-INSTITUT Public Sector GmbH**). كما وتضم المجموعة الوكالة البلجيكية للتعاون التقني **(BTC-CTB)** ومركز التعاون القانوني الدولي **(CILC)** في هولندا.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

السيد ألفونس لينزه، المدير
والدكتور فراس ملحم، نائب المدير
شارع الإرسال، عمارة الكنعان، رام الله
الضفة الغربية، فلسطين
هاتف: **2976305 (2) (970/972+)**
فاكس: **2976311 (2) (972/972+)**
البريد الإلكتروني: **info@epj.ps**

أنشطة مشروع سيادة (2):

1. يهدف مشروع سيادة (2) إلى دعم مكتب التفتيش القضائي في مجلس القضاء الأعلى، والذي يضطلع بمهمة ضمان قضاء فاعل من الرقابة على عمل القضاة. كما ويعمل المشروع على دعم المكتب الفني الذي يساهم في توفير المعلومات والمصادر للقضاة، خاصةً في مجال جمع ونشر الأحكام القضائية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المشروع بدعم دائرة الإعلام في المجلس، ويساهم في تدريب قضاة محكمة النقض، وكذلك في توفير الدعم المادي للمكتبات القانونية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى المساعدة في توفير أجهزة تكنولوجيا المعلومات التي يحتاجها القضاء.

2. يقوم المشروع بدعم نشاطات التدريب القضائي للقضاة وكذلك لأعضاء النيابة العامة في فلسطين، من خلال دعم معهد التدريب القضائي، والجهات الرسمية الأخرى ذات الاختصاص. وفي هذا السياق، يعمل المشروع بالتنسيق مع السلطة القضائية على تطوير وتنفيذ برنامج دبلوم متخصص في الدراسات القضائية، والذي ستستمر مدته لسنتين. كما ويعمل المشروع على دعم نشاطات متخصصة لتدريب موظفي المحاكم.

3. يعمل مشروع سيادة (2) على دعم البناء المؤسساتي ومأسسة نقابة المحامين الفلسطينيين، هذا ويسعى لتطوير القدرات في النقابة من خلال دعم برامج تدريب المحامين بشقيها الابتدائية والمستمرة، بالإضافة إلى مراجعة وتطوير القوانين والأنظمة السارية ذات العلاقة.

4. يسعى مشروع سيادة (2) إلى مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية لتطوير نظام متخصص للمساعدة القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بحيث يتيح فرص متكافئة لجميع المواطنين الفلسطينيين للحصول على مساعدة قانونية بغض النظر عن إمكانياتهم المادية.

5. يكمن أحد أهم أهداف المشروع في دعم القضاء الدستوري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك من خلال تدريب القضاة على المسائل الدستورية، وتطوير معرفتهم ومهاراتهم في مجال الرقابة الدستورية على القوانين.

<u>أنشطة الاتحاد الأوروبي الداعمة لسيادة القانون في فلسطين</u>

يدعم الإتحاد الأوروبي عدداً من المبادرات الهامة في مجال تحسين وضع سيادة القانون في فلسطين، ويرصد لهذا الدعم ما يعادل اربعين مليون يورو. تتضمن المبادرات الحالية ما يلي:

- مشروع مبنى المقاطعة الجديد في مدينة نابلس، الذي يشكل البنية الأساسية لمقرات قوى الأمن الفلسطينية ومراكز جديدة للتوقيف ذات مواصفات تتطابق مع المعايير الدولية. إذ رصد ميزانية تقدر بما مقدارة 15 مليون يورو.
- مشروع مبنى المقاطعة في مدينة جنين. إذ رصد لهذا المشروع مبلغ **8.5** مليون يورو.
- يعد الإتحاد الأوروبي الممول الأكبر لمشروع داعم لمركز تدريب الشرطة الفلسطينية في أريحا.
- يعمل الاتحاد الأوروبي بشكل وثيق مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني المحلية لتنفيذ عدد من مشاريع المتعلقة بسيادة القانون.
- سيقوم الاتحاد الأوروبي قريباً بتوظيف فريق من الخبراء في مجال العدالة المدنية للعمل مع بعثة الشرطة الأوروبية التي تركز على العدالة الجنائية.